التقديم والتأخير في الحديث النبوي
الأربعون النووية أنموذجاً

د. عبد الباقي الزعيل العبد
أ. محمد موفق البريج

الملخَّص

يشكِّل التّقديم والتأخير مكانةً بلاغيَّةً عاليةً، وهو ظاهرةٌ أسلوبيَّةٌ فريدةٌ تنبّه نظر القارئ لها، وهو أدَّاةٌ فعَّالةٌ لإبراز الأغراض البلاغيَّة وبيان مقاصد المتكلِّم؛ فكلُّ كلمةٍ قُدِّمت لأمرٍ، وأخِّرت أخرى لأمرٍ آخر.

انطلاقاً من هذا الفهم سعى البحث إلى إلقاء الضوء على بلاغة التقديم والتأخير في الحديث النبويّ (الأربعون النوويّة أنموذجاً)؛ من خلال رصد مواطن التقديم والتأخير فيها، وبيان الأغراض البلاغيَّة لها؛ فقد حقَّقت هذه الظاهرة في الحديث النبويّ دلالاتٍ ومعاني بلاغيّةً جليلة، كالاهتمام والعناية والتشويق وغيرها.

المقدمة:

تتَّسِمُ اللغةُ العربيةُ بِكَثرةِ ألفاظِها، وغزارةِ معانيها، وتنوعِ أساليبها، لِمَ لا؟ وهي لغةُ القرآنِ الكريمِ يتحدى بهِ أربابَ الفصاحةِ وأسيادَ البلاغة، ومن بعدِ القرآن الكريمِ يأتي الحديثُ النبويُّ الشريفُ الذي يعدُّ المصدر الثاني من مصادرِ الشريعة الإسلامية، وهو أصلٌ من أصولِها، ومن خلالِ الحديثِ النبويّ الشريفِ يُفهَمُ القرآنُ الكريمُ عقيدةً وعبادةً وشريعةً وأخلاقًا، قال تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ** ﴾. سورة النساء(٥٩)

وممَّا لا شكَّ فيه، أنَّ الحديثَ النبويّ الشريف، بلَغَ أعلى مراتب الفصاحةِ والبيان، قال تعالى مخاطبًا رسولَهُ الكريم: ﴿**وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغًا**﴾ سورة النساء(٦٣)؛ فلذلكَ كانَ لِزامًا على كلِّ عاشقٍ لمظاهرِ الجمال، ومواطِنِ البيانِ، أن يتذوَّقَ كلامَ رسولِ الله ﷺ، ويغوصَ بلُجَّةِ بحرِهِ الزاخرِ؛ ليستخرجَ منهُ عظيمَ جواهرِه، وروائعَ دُرَرِه، ومن تلك الظواهرِ البلاغيةِ في الحديث النبوي الشريف: ظاهرةُ التقديمِ والتأخيرِ في كلماتِه، فيتقدمُ ما الأصلُ فيهِ أن يتأخر، ويتأخرُ ما الأصلُ فيهِ أن يتقدم، وليس هذا اعتباطاً، إنما هو لغرضٍ بلاغيٍ، وأسلوبٍ من أساليبِ صياغةِ الكلام، لتتبارى فيه الأساليبُ، وتظهرُ فيهِ اللّياقاتُ والمواهب.

ومن هنا ارتكزَ موضوعُ البحث على دراسةِ هذه الظاهرة في الحديثِ النبويّ الشريف، وتحديدًا على مؤلَّفِ الإمامِ محيي الدينِ يحيى بنِ شرفِ النووي، في: " الأربعين النووية "، وعُنونَ هذا البحثُ بـ: " التقديم والتأخير في الحديث النبوي الأربعين النووية أنموذجًا"

أوَّلاً ـ التعريف بالإمام النووي:

هو محيي الدين أبو زكريا يحيى بنُ شرفِ النووي، ويقالُ عنهُ النواوي نسبةً إلى قرية نوى في دمشق، وُلِد، رحمه الله، في شهر محرم من عام واحدٍ وثلاثينَ وستمائةٍ للهجرة.

نشأ في أسرةٍ زكيةٍ فاضلةٍ غرست فيه بذار الخير والفضيلة، وبدأ يتعلَّمُ القرآنَ عند معلمِ الصبيانِ ويتلقاهُ خيرَ تلَقٍ بأُذُنٍ صاغية وقلبٍ واعٍ، فشُغِفَ بالقرآنِ، فلم يُلهِهِ مرحُ الطفولةِ ولا جِماحُ الصِّبا عن تلاوتِه، فحدثَ ذاتَ يومٍ أنَّ الصِّبيانَ أكرهوه على اللعبِ معهم، فحاولَ الهربَ من أيديهم وهو يبكي، وإذ بشيخٍ ظاهر الصلاحِ يشاهد ذلك الموقف وقد امتلأ قلبُه محبةً له، إعجابًا لتميُّزِهِ مِن أقرانِه، مع أنهُ لم يتجاوز العاشرةَ من العمر، فتفرَّس فيه بأنهُ سيكونُ له شأنٌ عظيمٌ، فذهبَ إلى معلمهِ وأوصاهُ قائلاً: أرجو أن يكونَ أعلم أهلِ زمانِه وأزهدهم وينتفعُ الناسُ به، فسألهُ المعلمُ: أمنجمٌ أنت؟ فأجاب الشيخ: لا ولكن اللهَ أنطقني بذلك. وكان إلى جانب ذلك مضربَ مثلٍ في الزهد، فقد تفرَّغ من شهوة الطعام واللباس والزواج، ووجد لذة العلم التعويض الكافي عن ذلك.

وكان ورِعًا وفي حياته أمثلة كثيرة تدلُّ على ورع شديد، منها أنه كان لا يأكل من فواكه دمشق، ولما سُئلَ عن سبب ذلك قال: "إنها كثيرة الأوقاف، والأملاكُ لمن تحت الحجر شرعاً، ولا يجوز التصرف في ذلك إلا على وجه الغِبطة والمصلحة، وفيها اختلاف بين العلماء، فكيف تطيب نفسي. وكان لدار الحديث راتب كبير فما أخذ منه فلساً، بل كان يجمعها عند ناظر المدرسة، وكلما صار له حق سنة اشترى به مُلكاً ووقفه على دار الحديث، أو اشترى كتباً فوقفها على خزانة المدرسة.

- **كتبه:**

إنَّ مؤلفاتِهِ كثيرة نذكرُ منها:

• شرح مسلم.

• رياض الصالحين.

• الأربعون النووية.

• خُلاصةُ الأحكام من مُهمات السنن وقواعد الإسلام.

• شرح البخاري الذي كتب منه جزءاً يسيراً ولم يستكملْه.

- **وفاته:**

وكما كان حظُّ الإمامِ من الدنيا قليلاً، فلم ينل منها ولم تنل منه، وقد وهبَ حياتَهُ كلَّها للعلم والعبادة والتصنيف والزهد، كذلك كان بقاؤهُ في الدنيا قليلاً، فلم يعمر فيها طويلا، عاش حياتَه بينِ الكتب وفي مدارس العلم الشرعي حتى أدركته المنيةُ ليلةَ الثُلاثاء في الرابعِ والعشرينَ من شهر رجب، سنةِ ستٍ وسبعينَ وستمائة من الهجرة"

ولما بلغ نبأُ موتِه إلى دمشق ارتجّت وما حولها بالبكاء والعويل، وحزن عليه الناس حزناً شديداً.

وهكذا انطوت صفحة من صفحات عَلَمٍ من أعلام المسلمين، بعد جهادٍ في طلب العلم، وقد ترك للمسلمين كنوزاً من العلم. فرحم الله الإمام النووي رحمةً واسعة، وحشره مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين وحسُن أولئك رفيقاً.

- **التعريف بالأربعين النووية:**

إنَّ من أبرزِ ما سطَّرهُ الإمامُ النووي هو الأربعين النووية، وقد اشتهرت هذه الأحاديث "بالنووية" نسبةً إلى مؤلفها الإمام يحيى ابنِ شرف النووي، والتي سماها "الأربعين في مباني الإسلام وقواعد الأحكام" ، وسبب تِعدادها أربعين حديثاً، لشيوعِ هذا العدد في مؤلفات العلماء والمحدثين، فمنهم من ألف الأربعين في الجهاد، ومنهم من ألَّف الأربعين في الأحاديثِ القدسية وإلى ما هنالك[1]، وذلك استنادا - والله أعلم - لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: (من حفظ على أمتي أربعين حديثا من أمرِ دينِها بعثهُ اللهُ يوم القيامة فقيها أو في زمرة الفقهاء والعلماء)[2]، وأصلها مجلسٌ أملاه الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح رحمه الله ، سماه " الأحاديث الكلية " جمع فيه الأحاديثَ التي يُقال " إن مدار الدين عليها" وجمع فيه ستةً وعشرين حديثاً، ثم إنَّ الإمام النووي أخذ هذه الأحاديث وزاد عليها تمام الاثنين والأربعين حديثاً وسماه كتاب الأربعين[3]، أما سببُ تسميتها بالأربعين مع أنَّها بلغت الاثنين والأربعين، فذلك؛ لأن العربَ يحذفون الكسرَ في الأعداد، فيقولون أربعون، زادوا واحداً أو اثنين أو أنقصوا واحداً أو اثنين[4].

ثالثاً. مفهوم التقديم والتأخير:

إنَّ مبحثَ التقديم والتأخير من المباحث الأساسيةِ في علم البلاغة، وهو ركن من الأركان التي يقوم عليها علم المعاني، وقد استُخدمَ هذا الأسلوبُ في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف بشكل بارزٍ، هذا وإنَّ التقديمَ والتأخيرَ متلازمانِ لأن التقديمَ في الحقيقةِ يقتضي تأخيراً وكل تأخيرٍ يقتضي تقديمًا لأحدِ الشيئين -أعني المسند والمسند إليه- فالأصل في الجملة الفعلية أن يحِلَّ الفعلُ أولا ثم يليه الفاعل ثم المفعولُ به، وفي الاسمية يأتي المبتدأُ ثم الخبر، إلَّا أنَّ في التقديم والتأخير يتغيرُ ترتيب الكلام وعلى عكس المعتادِ والمتوَقَّع، فيُقدَّمُ ما حقُّهُ التأخير ويؤخرُ ما حقُّهُ التقديم، ولا يكون هذا الأسلوبُ اعتباطيًا؛ إنما يكون لأغراضٍ بلاغيةٍ.

والتقديم والتأخير هما مصدرانِ للفعل قدَّمَ وأخَّر على زِنَةِ فعَّل، وجاء اسم الفاعل منهما "المُقدِّم والمؤخِّر" وهما من أسماء الله الحسنى، والمصدر منهما التقديم والتأخير، وقد ورد في لسان العرب لابن منظور: (المقدمُ في أسماءِ الله الحسنى هو الذي يقدم الأشياء وبعضَها في مواضعها فمن استحق التقديم قدمه ومقدمة كل شيء أوله)[5]، وورد التأخير في معجم الوجيز: (أخر الشيءَ؛ جعله بعد موضعه والميعاد: أجَّله (تأخر) عنه: جاء بعده.[6]، وقيل في تعريف التقديم والتأخير للمسند والمسند إليه: (جعلُ اللفظِ في رتبةٍ قبل رتبته الأصليةِ أو بعدها لعارض اختصاصٍ أو أهميةٍ أو ضرورة) [7].

والتقديم والتأخير أسلوب من أساليب التعبير التي عبَّر بها العرب، فكانوا يستخدمونه ويعبرون به عن مقاصدهم، فهذا عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه حينما سمع بيت الشاعر سحيم وهو يقول:

عُمَيْرَةَ وَدِّع إنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيا كَفَي الشَّيْبُ والإسْلامُ للمرءِ ناهِيا

فقال عمرُ رضي الله عنه: لو كنتَ قدمتَ الإسلامَ على الشيب لأجزتك[8].

فكأن الشاعر سها عن تقديم الأهم فنبهه الخليفة الراشد على ذلك، يقول له إن الإسلام لا بد أن يستحوذ على المقدمة في كل شيء، وهذا حبرُ الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، يفهم مراميَ الكلامِ ومغازيه حينما قال في آية الحج (وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ (سورة الحج) ٢٧، قال فيها: ما فاتني شيءٌ أشدُّ عليَّ أن أكون حججتُ ماشياً، لأن الله يقول "يأتوك رجالا وعلى كل ضامر" فبدأ بالرجال قبل الرُّكبان[9].

- **التقديم والتأخير عند النّحاة:**

يُعَدُّ التقديم والتأخير من أهم مظاهرِ الخروج عن نظام تركيب الجملة أو البناء اللغوي، ومع ذلك لو تأملنا كلام النّحاة عن التقديم والتأخير لتبيَّنَ أنهم لم يخصوه بحديثٍ وافرٍ مستقل يفي بأهميته، إلا ما جاء عند ابن السَّرّاج، أو عند ابن جني، لذا حينما نحاول البحث عن نظام الجملة العربية في كتب القدماء من اللغويين، نراهم يشيرون إليه في ثنايا كتبهم إشاراتٍ سريعةٍ.[10]، وهذا ما أكده الأستاذ الدكتور تمام حسان حين تحدث عن تناول النحاة العرب للمواقع النحوية المختلفة، فذكر أنهم كانوا " يتناولون كل موقع على حِدة، ولا يحيطون بالظاهرة إحاطةً شاملة؛ لا من حيث الإحصاء، ولا من حيث الاستقراء" [11]، فإذا تتبعنا الأبواب النحوية نجد النحويين في أواخر معظمها يتحدثون عن التقديم والتأخير، سواء الواجب أو الجائز، كالحديث عن تقديم المبتدأ أو الخبر وجوباً، أو جوازاً، وكذلك تقديم الفاعل أو المفعول، وفي أبواب كان وأخواتها، وإن وأخواتها، والحال، وغير ذلك.

في حين نجد ابن جني مثلا يعقد بابا في كتابه(الخصائص) يسميه (بابٌ في شجاعة العربية)، رصد فيه أهمَّ مظاهرِ تلك الشجاعة، ومنها: (التقديم والتأخير) الذي عقد له فصلاً خاصاً ، تحدث فيه عن صور التقديم والتأخير في أبواب النحو المختلفة؛ منها المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، والحال وصاحبها، وغير ذلك[12]

وممّا قال النحاة في هذا الباب أنه حينما نقولُ: "محمدٌ جاء" مختلفٌ عن "جاء محمد"، فقد قُدمّ المسند إليه "محمد" حينا وأخرى قدم المسند "جاء" لأن الغرضَ في المثال الأول هو الاهتمام بالسند إليه وأنه هو محط الفائدة، أما في المثال الثاني قدم المسند "جاء" لأن الهدف هو المجيءُ ذاتُه، فكأن منازعا يقول في المثال الأول: أمحمدٌ جاء أم علي؟ فقدم له المسند إليه وقيل له: "محمد جاء"، اما في المثال الثاني ينازعك المخاطَبُ ويقول: أجاء محمدٌ أم ذهب؟ فقدم له "جاء"، ليتبين له الغرضَ المقصود.

- **مواضع التقديم والتأخير لدى النّحاة:**

الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم "المسند إليه" وهو المبتدأ وما يتّصل به، وأن يتأخّر "المسند" الذي هو الخبر وما يتصل به، ثم بعد ذلك تأتي متعلقات الخبر المماثلة لمتعلقات الفعل.

والأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم "المسند" الذي هو الفعل ثم يلحق به ما يعمل عمله، وأن يتأخر "المسند إليه" الذي هو الفاعل أو ما ينوب عنه، ثم تأتي متعلقات الفعل أو ما يعمل عمله.

وأحيانا يكون هناك ضرورة تستلزم التقديم والتأخير في عناصر الإسناد إما وجوباً أو جوازاً.

1. تقديم الخبر على المبتدأ:

الأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر، وقد يتقدم الخبر على المبتدأ؛ ويكون ذلك لأغراض بلاغيةٍ وتركيبية، فتتكون جملةٌ مخالفةٌ للأصل المفترض، ولذلك تظهر صور مختلفة من التراكيب من حيث العناصرُ المكوِّنةُ للجملة، منها:

أن يكون الخبر اسماً مفرداً معرفة، نحو: قائمٌ محمد.

أو أن يكون الخبرُ جملةً اسميةً، نحو: أبوه قائمٌ محمد.

أو أن يكونَ الخبر جملةً فعليةً، نحو: ضربوني القوم.

أو أن يكون الخبر شبهَ جملة، والمبتدأ نكرة، نحو: في الدارِ رجلٌ.

أما المبتدأ فلا يأتي إلّا على صورة واحدة وهي الإفراد؛ إذ لا يجوز أن يكون إلّا اسماً أو ما هو في حكم الأسماء، وفي تقديم الخبر المفرد المعرفة خلاف، إذ ذهب بعض النحاة كسيبويه[13] إلى جواز ذلك؛ لأنه في النية مؤخَّر، ويكاد يُجمع النُّحاة على أنّه لا يجوز تقديم الخبر المعرفة على المبتدأ المعرفة أمنا للَّبس؛ فأيُّهما تقدم يكون المبتدأ، واستثنوا من ذلك ما تضمَّن قرينة على أن الأولَ هو الخبر، والثاني هو المبتدأ، نحو: (لُعابُ الأفاعي القاتلاتِ لُعابُهُ)[14].

ولا يجوز تقديم الخبر الجملة الفعلية إلّا أن يحمل ضميراً يعود على المبتدأ المتأخر، نحو: (ضربوني قومك). وقد علَّق عباس حسن على هذه المسألة، بأنه لا يجوز تقديم الخبر الجملة الفعلية الذي لا يحمل ضميراً يعود على المبتدأ، بخلاف ما لو كان الفاعل اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً نحو: (تتحرك كواكبها السماء)، و(قد أضاء النجمان)، فتُعرب الجملة الفعلية هنا (تتحرك كواكبها) خبرا متقدما؛ لاشتمالها على

ضمير يعود على المبتدأ (السماء) فرجوع الضمير إلى كلمة (السماء) دليل على أنها متأخرة في الترتيب اللفظي فقط، دون الترتيب الإعرابي، وهذا يسمى: الرتبة؛ لأن الضمير لا يعود على متأخر لفظاً ورتبةً [15].

يُستنتج مما سبق أن الخبر قد يتقدم على المبتدأ جوازاً أو وجوباً، فما يوجب تقدم الخبر يوجب تأخر المبتدأ، وكذلك الأمر في جواز التقديم، فإن ما يجيز تقديم الخبر يجيز تأخير المبتدأ. وجواز التقديم هو الغالب، نحو: محمدٌ قادم/ قادمٌ محمد؛ إذ يُقدم الخبر جوازا عند الاهتمام به نحو: لله الحمد، ومن ذلك قول العرب: (في الطمعِ المذلةُ للرقاب) حيث تقدم الخبر (في الطمع) على المبتدأ (المذلة) وذلك للفت انتباه المتلقي إلى محور الحديث (الطمع)، لأن مساوئ الطمع كثيرة، إلّا أن المتكلم أراد أن يخصَّه، فيجعله السبب الرئيسي لمذلة الرقاب.

ويتقدم الخبر جوازاً إذا لم يُخشَ اللَّبسُ، نحو: قائمٌ زيد، و قائمٌ أبوه زيد، و أبوه منطلقٌ زيد.

ولتقديم الخبر وجوبا مسوغاتٌ في النحو، منها ما يأتي:

١-أن يكون المبتدأ نكرةً محضة، ولا مسوغ للابتداء به إلا تقدُّم الخبر المختص، سواءً كان الخبر ظرفاً، نحو:(عندك كتابٌ)، وقوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ سورة: ق(٣٥).

أم جارا ومجروراً، نحو قوله تعالى: ﴿وعَلى أبصارِهِم غِشاوَةٌ﴾ سورة البقرة(٧).

٢- أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على مشتملات الخبر، كقوله تعالى:

﴿أَم عَلَى قُلُوبٍ أقفَالُها﴾ سورة محمد، فهنا تقدم الخبر (الجار والمجرور) وجوبا، لاشتمال المبتدأ (أقفال) على ضمير يعود على (قلوب)، وهو جزء من الخبر؛ فلا يصح (أم أقفالُها على قلوب)، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، وهو غير جائز.

٣- أن يكون الخبر له صدارة الجملة، كالاستفهام، نحو: أينَ محمدٌ؟ ومتى السفرُ، وكيف الحالُ؟ ففي الأمثلة السابقة تقدم الخبر وجوباً؛ لأنه من الألفاظ التي تتطلب الصدارة في الكلام. وكذلك الخبر الذي ليس اسم استفهام بنفسه، ولكنه مضاف إلى اسم استفهام، نحو: مُلكُ من السيارة؟ وصبيحةُ أيِّ يومٍ سفرُك؟ ففي المثالين السابقين تقدم الخبر (ملك، صبيحة) وجوبا على المبتدأ؛ لأنه مضاف إلى اسم استفهام.

٤- أن يكون دالًّا على ما يُفهَم بالتقديم ولا يُفهم بالتأخير، نحو: (لله درُّكَ عالمًا).

٥- أن يُستعملَ في مَثَل؛ لأن الأمثال لا تُغيَّر، فالأمثال لا يصح أن يدخلَها تغيير لا في حروفها، ولا في ضبطها، ولا في ترتيب كلماتها. ومن ذلك قولهم في المثل: (في كل وادٍ بنو سعد)، حيث قُدِّم الخبر (شبه الجملة) على المبتدأ. فالأمثال لها خاصيّة في التراكيب، حيث تحتفظ بصورة معينة في الأداء اللغوي، وتحافظ على هذه الصورة؛ لأن المعنى الذي تقال فيه يكون أبلغ وهو في صورته التي قيل فيها.

2. تقديم خبر (إنَّ) وأخواتها:

الأصل في ترتيب عناصر الجملة الاسمية التي تدخل عليها الحروف الناسخة البدء بالحرف الناسخ، فالاسم، فالخبر، ولا يَترك أيٌّ من هذه العناصر مكانَه إلّا بمسوغ؛ لأن الحرف الناسخ الجامد لا يتصرفُ تصرفَ الأفعالِ الناسخة التي أُجيز للخبر أن يتقدم على أسمائها وعليها، ولذلك عُدَّت من ذوات الرتب المحفوظة، إلّا إذا جاء خبر هذه الحروف شبه جملة، نحو: (إنَّ محمداً عندك)، و(إنَّ عندك محمداً).

وإن كانت هذه الحروفُ بمنزلة الأفعال، إلّا أنها لم تتصرف كما تتصرف الأفعال، لذلك لا يجوز أن تقول: (إن أخوك عبدَ الله)، على حد قولك: (إنَّ عبدَ الله أخوك) لأنها ليست بفعل وإنما جُعِلت بمنزلته، فكما لم تتصرف (إنَّ) كالفعل، كذلك لم يجز فيها ما يجوز فيه، ولم تقوَ قوّتَه.

3. تقديم المفعول به:

الأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفعل وفاعله، فيُذكر بعدهما لأنه فضلة، إلا أنه قد يتغير موقعه الافتراضي، فيتوسط عنصرين، أو يتصدر جملة، فيتقدم المفعول به على الفاعل وحدِه، كقوله تعالى:﴿ ولَقَد جاءَ آلَ فرعونَ النُّذُر﴾ سورة القمر(٤١).

ويتقدم المفعول به على الفاعل وجوبا لمسوغات هي:

١- أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، نحو: (صان الثوبَ لابسُه) و(قرأ الكتابَ صاحبُه)، فلو تأخر المفعول به لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وهذا ممّا لا يجيزه النظام النحوي.

٢- أن يُحصرَ الفاعلُ بإنَّما أو بإلّا المسبوقة بنفي، نحو: قوله تعالى: ﴿إنّما يخشى اللهَ من عبادِهِ العلماء﴾، و(لا ينفعُ المرءَ إلّا العملُ الحميد) .

٣- أن يكون المفعول به ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً، نحو: (أكرمني زيد) حيث تقدم المفعول به "ياء المتكلم" وجوباً؛ لأنه ضمير متصل والفاعل "زيد" اسم ظاهر.

4. تقديم المفعول به على الفاعل جوازاً:

يُقَدم المفعول به على الفاعل جوازاً على نية التأخير، نحو: (ضرب زيداً محمد). وذهب ابن عقيل إلى جواز تقديم المفعول به على الفاعل إذا وُجِدت قرينة تبيّن الفاعل من المفعول، وقد تكون هذه القرينة معنوية، نحو: (أكل موسى الكُمثرى) فلا يجوز أن يكون موسى مأكولاً والكمثرى آكلةً. وقد تكون القرينة لفظية، وهي ثلاثة أنواع:

١- أن يكون الإعراب ظاهراً على اسمين، نحو: (ضرب زيداً محمدٌ) فوجود قرينة لفظية وهي ظهور الإعراب في الاسمين قد بيّن الفاعل من المفعول.

٢- أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر، نحو: (ضرب فتاهُ موسى) فهنا "فتاه" مفعولاً، فلو جعلته فاعلاً و "موسى" مفعولاً لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا غير جائز.

٣- أن يكون أحدهما مؤنثاً وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث، نحو: (ضربَتْ موسى سلمى) فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث، فتأخرُه حينئذٍ عن المفعول به جائز.

5. تقديم المفعول به على الفعل:

يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل وجوباً لمسوغات، منها:

١- أن يكون المفعول به مما له الصدارة في الكلام، كأن يكون اسم استفهام، نحو: (من قابلت؟)، أو اسم شرط، نحو: (أيُّ نبيلٍ تُكرمْ أُكرمْ)، أو أن يكون مضافاً لاسم له الصدارة، نحو: (صديقَ من قابلت؟).

٢- أن يكون المفعول به ضميراً منفصلاً، نحو: (إيّاكم نخاطب)، ولو تأخر المفعول به "إيَّا" لاتصل بالفعل، وصار الكلام: (نخاطبكم) فيذهب الغرض البلاغي من التقديم وهو الحصر.

٣- أن يكون عامل المفعول به مقروناً بفاء الجزاء في جواب (أمّا) الشرطية الظاهرة أو المقدرة، ولا يفصل اسم بين هذا العامل و أمّا ﴿فأما اليتيمَ فلا تقهر وأمّا السائلَ فلا تنهر﴾.

6. تقديم المفعول به على الفعل جوازًا:

يتقدم المفعول به على الفعل جوازاً، إذا كان لا على نية التأخير، لكن على أن يترك ضميراً يشغل مكانه، ويقوم مقامه، نحو: (زيدٌ ضربته)، فكلمة "زيد" مبتدأ، قد خرجت عن كونها مفعولاً به؛ لأنها تركت ضميراً يخلفها ويقوم مقامها.

7. تقديم الحال :

الأصل في الحال أن تأتي بعد عاملها وصاحبها، لبيان هيئته. وقد يطرأ على التركيب المفترض ما يقضي بتغيُّر موقعي في رتبة الحال فتتقدم على عاملها، أو على صاحبها أو عليهما معا، ومع ذلك هنالك ما يقتضي تقديمها وجوباً مع مراعاة رتبتها الافتراضية في التركيب. وإن تقديمها وجوبا يعني استحالة تأخيرها، ومع ذلك لا بد من مراعاة التصور الذهني لموقعها بين عناصر التركيب.

وتتقدم الحال على صاحبها بأن تقع بين العامل وصاحب الحال. ويأتي صاحب الحال مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بحرف جر زائد أو أصلي، أو مجروراً بالإضافة، أو مفرداً.

وإذا جاء صاحب الحال مرفوعاً، فالكوفيون منعوا تقديم الحال عليه إن كان ظاهراً، نحو: (جاء زيدٌ راكباً)، فهم لا يجيزون: (جاء راكباً زيد)؛ وذلك لأنهم يشترطون في صاحب الحال عند تقديمها أن يكون مضمراً لا ظاهراً، كقوله تعالى: ﴿خُشَّعاً أبصارُهُم يخرُجوُن﴾ سورة القمر(٧).، ومنعوا تقديم صاحب الحال المنصوب عليه، نحو: (لقيت راكبةً هنداً)؛ لأنه يوهم أن "راكبة" مفعول به، و "هندا" بدل. أمّا البصريون فلم يلتفتوا إلى ذلك الموهم لبُعده، فأجازوا التقديم مطلقاً.

وقد اتفق النحاة على جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍ زائد، يقول الأزهري في ذلك: "يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقاً، كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول، نحو: ما جاءني راكباً من أحد"[16]، وقد أيّد ذلك ابن جني، وابن مالك الذي قال: ولا أمنعه فقد ورد[17].

الحالات التي تتقدم فيها الحال وجوباً على صاحبها:

١- أن يكون صاحبها محصوراً، نحو: (ما فاز خطيباً إلا البليغ).

٢- أن يكون صاحبها مضافا إلى ضمير يعود على شيء له صلة وعلاقة بالحال، نحو: (جاء زائراً هنداً أخوها).

وبالنسبة لتقدم الحال على عاملها، ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها، إذا كان العامل فعلاً، نحو: (راكباً جاء زيد)، وذهب الكوفيون إلى منع تقديم الحال على العامل المتصرف. واتفق النحويون على منع تقديم الحال على عاملها المعنوي (الجامد)؛ لأنه لا يتصرف تصرف الفعل، يقول الأنباري: "إن كان العامل فيه معنى فعل، نحو: هذا زيدٌ قائماً، ولم يجز تقديم الحال عليه، فلو قلت: قائماً هذا زيد، لم يجز؛ لأنّ معنى الفعل لا يتصرف تصرُّفُه، فلم يجز تقديمُ معموله عليه.[18]

8. تقديم خبر كان وأخواتها:

الأصل في ترتيب عناصر الجملة التي تدخل عليها الأفعال الناسخة البدء بالفعل الناقص، فالاسم، فالخبر، وقد يترك خبر الفعل الناقص مكانه الأصلي فيتوسط بين الفعل والناسخ والاسم، وقد يتصدر الجملة.

أما تقديم الخبر على الاسم، فقد جوزه الاستعمال اللغوي، لتصرف الأفعال الناقصة تصرف الفعل، فيتقدم الخبر المعرفة على الاسم المعرفة، ولا يلتبس أحدهما بالآخر؛ لاختلاف الحركة الإعرابية بينهما، وكذلك تقديم الخبر على العامل، وعلى الاسم معا لم يمنعه النحاة لمشابهة الخبر بالمفعول، الذي يملك حريةً في الانتقال من مكان إلى آخر.

- **التقديم والتأخير عند البلاغيين:**

اعتنى البلاغيون بهذه الظاهرة كثيرًا، فهذا شيخ البلاغة عبد القاهر يثني على هذه الظاهرة بقوله: (إنه بابٌ كثير الفوائد، جَمُّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد العناية، لايزال يفتر لك عن بديعه ويفضي بك إلى لطيفه..)[19]، فنرى الشيخ عبد القاهر أولاه عنايةً كبيرةً حين لاحظ أن هذه الظاهرة اللغوية موجودة في أشكال التعابير الراقية ويزيدها رونقاً وجمالاً، حتى أنَّ الشيخ هاجم النَّحْويين لأنهم لم يوفوها حقها من البحث والدرس ولم يعطوها حقها، فقال: (وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال أنه قُدِّم للعناية ولأنَّ ذكرَه أهم، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ ولِمَ كان أهم؟ ولتخيُّلهم ذلك قد صَغُرَ أنر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوَّنوا الخَطبَ فيه، حتى أنك لترى أكثرَهم يرى تتبُّعَه والنظر فيه ضرباً من التكلف ولم ترَ ظنا أزرى على صاحبه من هذا وشبهِه)[20]، وتحدث الدكتور محمود أحمد نحلة عن التقديم والتأخير، ورأى أن للكلمات في الجمل رتبة مرعيّة، وترتيبا خاصا، وثيق الصلة بالبلاغة والمفاضلة بين الأساليب. ويشير إلى أن هناك أصلاً لترتيب الكلمات في اللغة، والخروج على هذا الأصل يكون تحقيقاً لهدف بلاغي، ويرى أن أصل الترتيب لا يَرِدُ خلوًّا من معنى زائد على أصل الوضع، بل يكون في اللجوء إليه أحياناً نكتة بلاغية يدركها من كان له معرفة بالأساليب العربية.[21]

فكما رأينا أنَّ التقديم والتأخير حظيَ بعنايةٍ جليَّةٍ عند البلاغيين؛ لِما له من أسرارٍ بلاغية، كزيادةٍ في إيضاح المعنى، والتشويق، وتحسين الكلام، فنال لديهم المكانةَ والرفعة.

رابعاً . شواهد التقديم والتأخير في الأربعين النووية:

إنَّ مَن يتتبَّعَ أحاديثَ رسولِ ﷺ يجدُ أن التقديم والتأخير سمةٌ بارزة فيه. و سوف يتطرقُ البحث لتلك في الأربعين النووية، وهي:

•الحديث الأول:

قوله ﷺ (لكل امرئٍ ما نوى) حيث هنا قدم المسند(لكل) على المسند إليه (ما)، وأصل الجملة: ما نوى لكل امرئٍ، وقدم المسند على المسند إليه للاختصاص.

• الحديث الثاني:

قوله ﷺ(ولا يعرفه منا أحد) حيث قدم المفعول به (الهاء) على الفاعل(أحد)، والتقديم هنا للاهتمام به بالمقدَّم.

•الحديث الرابع:

قوله ﷺ(حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع) حيث قدم المسند "خبر يكون"(بينه) على المسند إليه "اسمها" (ذراع)، وذلك لغرض التفاؤل بسماع ما يسر المخاطب، وكونه أوشك على دخول الجنة حتى ما بقي إلّا ذراع.

•الحديث الخامس:

قوله ﷺ(ليس عليه أمرُنا) حيث قدم المسند (عليه) "خبر ليس' على المسند إليه "اسمها" (أمرنا)، وذلك لغرض الاختصاص، أي اختصاص مقايسة أي أمر بما جاء في الشرع .

•الحديث السادس:

قوله ﷺ (ألا وإن لكل ملكٍ حمى)، حيث قدم "خبر إنَّ" (لكل) على " اسمها" (حمى)، وذلك للاختصاص، أي اختصاص كل ملك بحمى لا يشاركه في أحد.

•الحديث التاسع:

قوله ﷺ(فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم) حيث قدم المفعول به (الذين) على الفاعل (كثرة)، لغرض تشويق السامع لمعرفة سبب هلاك الأمم.

•الحديث الثاني عشر:

قوله ﷺ (من حُسن إسلام المرء تركُه ما لا يعنيه)، هنا قدم المسند (من حسن) على المسند إليه (تركه) لغرض التشويق إلى ذكر المسند إليه.

•الحديث التاسع عشر:

قوله ﷺ (قد كتبه الله لك)، (قد كتبه الله عليك)، هنا في المثالين قدم المفعول به "الضمير المتصل" (الهاء) على الفاعل (الله) لغرض بلاغي وهو إظهار الاهتمام به.

•الحديث العشرون:

قوله ﷺ(إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستح فاصنع ما شئت)، حيث هنا قدم المسند "خبر شبه الجملة" (مما أدرك) على المسند إليه "المبتدأ" (إذا لم تستح فاصنع ما شئت)، وذلك لغرض التشويق في نفس السامع لبقية الكلام.

•الحديث الرابع والعشرون:

جمع الحديث القدسي عدّة صورٍ للتقديم والتأخير، كقوله: (كلكم ضال)(كلكم جائع) (كلكم عارٍ)، في هذه الأمثلة الثلاثة قدم المسند إليه "المبتدأ" (كلكم) على المسند" الخبر" (جائع) و (ضال) و (عارٍ) لغرض إفادة التعميم، أما الشاهد الأخير من هذا الحديث قوله: (وجعلتُه بينكم محرما)، حيث قدم "شبه الجملة" (بينكم) على "المفعول به الثاني" (محرما)، وذلك لغرض الاهتمام، فالظلم محرم بينهم وبين غيرهم، إلا أنَّ حرمتَه بينهم أشد وأعظم.

•الحديث الخامس والعشرون:

قوله ﷺ (إن لكم بكل تسبيحةٍ صدقة)، حيث قدم "خبر إن" (لكم) على " اسمها" (صدقة)، وذلك لغرض التشويق إلى معرفة الجزاء أو الأجر.

•الحديث السادس والعشرون:

وفيه شاهدان، ولكل منهما غرض بلاغي مختلف، أما الأول: (كل سُلامى من الناس عليه صدقة)، حيث قدم فيه "المبتدأ" (كل) على "الخبر" (صدقة) لإفادة التعميم، وذلك لوجود لفظ (كل)، وأما الشاهد الثاني: (وكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة) حيث قدمت " شبه الجملة " (بكل خطوة) على "المبتدأ" (صدقة) لغرض التشويق.

• الحديث السابع والعشرون:

وفيه شاهدان، اختلف كل غرض منهما عن الآخر، أما الأول: في قوله: (وإن أفتاك الناس)، حيث تقدم "المفعول به" (الكاف) على "الفاعل" (الناس)، وذلك للعناية بالمتقدم والاهتمام به والتوكيد عليه بعدم الرجوع إلى فتوى الناس مادام القلب لم يطمئن، أما الثاني: (وإن تأمَّر عليكم عبد)، حيث قدم " الجار والمجرور" (عليكم) على "الفاعل" (عبد) لغرض التشويق إلى معرفة الشخص الذي يتأمر.

•الحديث التاسع والعشرون:

قوله ﷺ(وإنه ليسير على من يسره الله عليه)، حيث قدم " المفعول به" (الهاء) على "الفاعل" لفظ الجلالة (الله) وذلك لتخصيص الفعل بالمفعول به، كون الدين يسير على المسلم الذي خصص الله اليسر له.

•الحديث السادس والثلاثون:

في قوله ﷺ (نزلت عليهم السكينة)، حيث قدم " الجار والمجرور" (عليهم) على "الفاعل" (السكينة)، والغرض من ذلك اختصاصهم بنزول السكينة عليهم دون غيرهم.

•الحديث السابع والثلاثون:

في قول ﷺ (كتبها الله عنده حسنةً كاملة)، حيث قدم " المفعول" (الهاء) على " الفاعل" (الله) لغرض إظهار الاهتمام.

•الحديث الثامن والثلاثون:

في قوله (تقرب إليَّ عبدي)، هنا قدم "الجار والمجرور" (إليّ) على " الفاعل" (عبدي) لغرض التخصيص، أي تقرب إليّ وحدي دون سواي وهذا المعنى المراد.

•الحديث التاسع والثلاثون:

قوله ﷺ(إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان)، وهنا قدم " الجار والمجرور" (لي) على " المفعول به(الخطأ)، وذلك لغرض التخصيص، أي خصني وحدي دون غيري من الرسل بهذه الميزة.

خامساً . نتائج البحث:

بعد إتمام هذا البحث الذي تناول ظاهرة التقديم والتأخير في الحديث النبوي (الأربعون النووية أُنموذجاً). وُجِدَت نتائجُ عدَّة، ألا وهي:

1- أن التقديم والتأخير بعناصر التركيب اللغوي ليس اعتباطياً، إنما لتحقيق غرض بلاغي له أبعاده الجمالية، كما أن هذا التقديم والتأخير الذي يقع في أجزاء الجملة لا يكون مطلقاً ومن غير مسوّغ وإنما يكون بأماكن وحالات نحوية معيّنة.

2- يُستخدم هذا الأسلوب لأغراض بلاغية عديدة، منها: التقديم للاهتمام، والاختصاص، والتعظيم، والتحقير، وتشويق السامع، وإفادة التعميم، والتفاؤل بسماع ما يسر المخاطَب.

3- الأربعون النووية وشرحها للإمام النووي من أعظم المصنفات لأحاديث النبيﷺ، وقد لوحظ فيها وبرز أسلوب التقديم والتأخير في أربعةٍ وعشرينَ موضعاً.

4- جاءت ظاهرة التقديم والتأخير في الأربعين النووية لغرض الاختصاص في سبعة مواضع، ولتشويق السامع في ستة مواضع، ولإظهار الاهتمام في ستة مواضع، ولإفادة التعميم في أربعة مواضع، وللتفاؤل بسماع ما يسر المخاطَب موضع واحد.

5- لوحظ أن تقديم المبتدأ على الخبر في الأربعين النووية، كان أكثر من التقديم في الجملة الفعلية.

. الحواشي:

1- انظر المعجم المنصف لمؤلفات الحديث محمد خير يوسف ١٠٩١/٢ وقد ذكر ما يزيد على المئة مصنف في الأربعين وكذلك الرسالة المستظرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للعلامة محمد بن جعفر الكتاني ص ١٠٢.

2- يحيى بن شرف الدين النووي، المنثورات وعيون المسائل المهمات، دار الكتب الإسلامية، مصر، ط١، ١٤٠٢هـ، ص٢٨٦.

3- عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، الدليل إلى المتون العلمية، دار الصميعي، الرياض، ط١، ٢٠٠٠م، ص٢٤٩.

4- محمد بن صالح العثيمين، شرح الأربعين النووية، دار الثريا، الرياض، ط٣، ٢٠٠٤م، ص٨.

5- النووي، أربعون حديثا في الأحاديث الصحيحة النووية، ص٣.

6- المصدر السابق ص٤.

7- سليمان عبد القوي، الأكسير في علم التفسير، ص١٥٤.

8- شرح شواهد المغني للسيوطي، تحقيق الشيخ محمد محمود الشنقيطي، دار مكتبة الحياة، بيروت ج١، ص٣٢٧.

9- فتح الباري، ج١، ص ٣٧٩.

10- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة٦، ١٩٧٨م، ص٣٠٢، وانظر اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٠٧.

11- د/ تمام حسان في تقديمه لكتاب (الموقعية في النحو العربي، دراسة سياقية)؛ للدكتور حسين رفعت، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص٦.

12- انظر الخصائص لابن جني، تح: الأستاذ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ٣٨٢/٢.

13- سيبويه، الكتاب،ج٢، ص١٢٧.

14- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، ج٣، ص١٢٣.

15- انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٤٥٠.

يُستنتج مما سبق أن الخبر قد يتقدم على المبتدأ جوازاً أو وجوباً، ومن البدهي أن ما يوجب تقدم الخبر يوجب تأخر المبتدأ، وكذلك الأمر في جواز التقديم، فإن ما يجيز تقديم الخبر يجيز تأخير المبتدأ. وجواز التقديم هو الغالب، نحو: محمدٌ قادم/ قادمٌ محمد؛ إذ يُقدم الخبر جوازا عند الاهتمام به نحو: لله الحمد، ومن ذلك قول العرب: (في الطمعِ المذلةُ للرقاب) حيث تقدم الخبر(في الطمع) على المبتدأ (المذلة) وذلك للفت انتباه المتلقي إلى محور الحديث (الطمع)، لأن مساوئ الطمع كثيرة، إلّا أن المتكلم أراد أن يخصَّه، فيجعله السبب الرئيسي لمذلة الرقاب.

ويتقدم الخبر جوازاً إذا لم يُخشَ اللَّبسُ، نحو: قائمٌ زيد، وقائمٌ أبوه زيد، و أبوه منطلقٌ زيد.

16- الأزهري: شرح التصريح، ج١، ص٣٥٤.

17- انظر: الأزهري، شرح التصريح، ج١، ص٣٧٩، الأشموني، شرح ألفية ابن مالك،ج٢، ص١٧٧.

18- الأنباري، أسرار العربية، ص١٧٧٠

19- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، د. ط، د.ت، ص١٠٦.

20- المصدر نفسه ص٧٨.

21-انظر: محمود أحمد نحلة، في البلاغة العربية علم المعاني، ص١٩٠.

. المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1. إبراهيم، عبد العزيز، الدليل إلى المتون العلمية، د.ت، دار الصميعي، ط١، ٢٠٠٠.
2. الأزهري، خالد بن عبد الله، التصريح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م.
3. الأنباري، أبو البركات ، أسرار العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
4. أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م.
5. التبريزي، الخطيب، ديوان أبي تمام، تح: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، ط٤، د.ت.
6. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح: محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
7. ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦م.
8. حسن، عباس ، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، د.ت.
9. رفعت، حسين، الموقعية في النحو العربي "دراسة سياقية"، تح: تمام حسان، دار عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
10. سليمان عبد القوي، الإكسير في علم التفسير، تح: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت.
11. سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
12. السيوطي، جلال الدين، شرح شواهد المغني، تح: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٩٦٦م.
13. العثيمين محمد بن صالح، شرح الأربعين النووية، دار الثريا، الرياض، ط٣، ٢٠٠٤م.
14. القاضي عياض، الإلماع، تح: أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط١، ١٩٧٠م.
15. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.
16. مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، دار التحرير للطبع والنشر، د. ط، ١٩٨٩م
17. النووي، أربعون حديثا في الأحاديث الصحيحة النووية، د.ت.
18. نحلة، محمود، البلاغة العربية علم المعاني، دار العلوم العربية، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
19. يوسف، محمد خير، المعجم المنصف لمؤلفات الحديث، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ٢٠٠٣م.

Anastrophe in The Holy Prophetic Hadith
The Fourty Nawawi as a model

Dr. Abdulbaqi Al-Z'eil Al-Abed
Mohammed Muwafaq Al-Breij

Summary

Anastrophe constitutes a high-profile, stylistic phenomenon that is unique to the reader's attention and is an effective tool for highlighting the rhetorical purposes and indicating the purposes of the speaker; Every word was given for one thing, and another was delayed for another.

Based on this understanding, the research sought to shed light on the rhetoric of anastrophe in Hadith (The Fourty Nawawi as a model); By monitoring the places of anastrophe, and by indicating their eloquent purposes; In Hadith, this phenomenon has achieved great connotations and rhetorical meanings, such as attention, care, suspense, etc.